

الدقاسي : الكويت تدعم جهود السلام والاستقرار والحكمة في المنطقة



على الدقاسي خلال اجتماع البرلمان العربي

وأشار إلى أن اللجنة السياسية خصصت جزءاً كبيراً من اجتماعها لمناقشة الأوضاع المتسارعة في ليبيا، مشيراً إلى وجود «وجهات نظر متعددة ترى المسألة من زوايا مختلفة». وأضاف أن هناك قلقاً من استمرار التنازع والنزاع بين طرفي النزاع وأعرب عن الأمل بأن تكون هناك نهاية سعيدة لهذا الوضع من خلال إجراء تسوية سياسية وإجراء نوع من الحوار الهادف لإنهاء هذا الوضع الملحق للغة والذى يهدد باختراق الأمن القومي العربي بشكل عام.

وأعرب الدقاسي عن الأمل بنجاح جهود تفعيل العمل العربي المشترك وتفعيل الدماء وتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع الوطن العربي فكلمات «نصوب إليها».

وناقشت اللجنة عدداً من الموضوعات أهمها التطورات السياسية والأمنية بالدول العربية خاصة في سوريا واليمن وليبيا ومشروع وثيقة الأمن المائي العربي.

أكد عضو مجلس الأمة عضو لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي النائب علي الدقاسي دعم الكويت كل جهود السلام والاستقرار وإرساء قواعد الحكمة في التعامل والتعايش بين الشعوب وأعرب الدقاسي عن الأمل في أن تكون هذه الجهود المستمرة التي تستند على حكمة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والمبادرة الكويت الرامية إلى تعزيز العمل العربي المشترك.

كما أعرب عن الأمل بأن تشهد الأوضاع الراهنة المزيد من الاستقرار «وعلى الأقل حقن دماء المسلمين الأشقاء العرب في الكثير من الأقطار» مضيفاً «وكمثلين لامة بنتا في لفق وفي حالة فرح لما تشهده من انتشار للرض والهجرة».

وأعرب الدقاسي في هذا السياق عن «الأسف» لوجود حالات من الصراع الداخلي

الجبري: توجه حكومي لإنشاء هيئة مستقلة للسياحة



جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية أمس

يخص تدوير الأرصدة سنوياً دون إيجاد حل لتسويتها وضرورة تضمين تفاصيل تلك الديون المستحقة على مستوى الجهات الحكومية بقرار مفصل من قبل ديوان الخزانة لمركز الضوء عليها وحسم آلية تحصيلها.

وأضاف أن اللجنة شددت على ضرورة متابعة وزارة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة نحو تقاعس الجهات الحكومية في الالتزام بالضوابط والتعايم لإعداد المذكرات الإيضاحية للرفقة بالمحاسب الختامي ومشروع الميزانية ومخاطبة مجلس الوزراء بذلك إذا اقتضى الأمر ليكون محل متابعة.

وقال إنه تبين أن وزارة الإعلام أيضاً وبحسب إفادة وزارة المالية في الاجتماع لديها قصور في إعدادها المذكرات الإيضاحية المرسلة إليها.

وأكدت اللجنة ضرورة تفعيل مكتب التدقيق الداخلي التابع للوزير لما له من أثر في إحكام الرقابة على قطاعات الوزارة والحد من الملاحظات المسجلة من قبل الجهات الرقابية وبالأخص المستمر منها لسنوات.

الاعلام اقاد يتوجه الحكومة لتقديم مشروع قانون حكومي لإنشاء هيئة مستقلة للسياحة إيماناً منها بأهمية هذا القطاع وتفعيله بفضلها عن وزارة الإعلام.

وأشار عبد الصمد إلى أن اللجنة أكدت ضرورة دراسة هذا المشروع من الجوانب كافة على أن يكون واضح المواد والبواضع وأن تكون اعتبارات مفهوم الميزانية المستقلة تنطبق على قانون الإنشاء وطبيعة نشاط الهيئة أو المؤسسة الحكومية المنشأة لعدم تكرار إنشاء هيئات ومؤسسات تضخم الهيكل الإداري للدولة دون أن تمارس تلك الجهات نشاطاً يتماشى والقرار ميزانياتها.

وأوضح عبد الصمد أن اللجنة ناقشت أيضاً تدني تحصيل الإيرادات في الوزارة ومنها ما يتعلق بإدارات الخدمات الإعلامية

مبني جديد خاص بالمطبعة ليوأكب العمالة والمهام لتفعيلها والحد من الأسباب التي استدعت كم الاعتذرات السابقة وتداركها.

والشار عبد الصمد إلى أن اللجنة أكدت ضرورة تفعيل قطاع السياحة لأن الواقع لا يعكس رؤية الوزارة في خلق هوية سياحية جاذبة لدولة الكويت سواء في الداخل أو الخارج.

كما تبين عدم استغلال بعض المبالغ المرسدة في الميزانية لهذا الشأن بل العكس يتم النقل منها لصالح برامج أخرى.

وقد لوحظ انخفاض الصرف على برنامج السياحة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ما يعطي مؤشراً إلى عدم وجود خطة لتطوير أعمال القطاع في تحقيق أهدافه.

ولفت عبد الصمد إلى أن وزير

وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة ناقشت عدم كفاءة وفعالية أداء المطبعة الحكومية في الوزارة التي يفترض أن تكون مصير نخل حيوياً للدولة كما كان سابقاً.

وأشار ارتفاع نسبة اعتذرات المطبعة الذي تسبب في حرمانها من إيرادات ممكن تحصيلها من الجهات الحكومية خاصة اعتذارها عن طباعة الكتب الدراسية والتي بلغت تكلفتها نحو 38 مليون دينار آخر 4 سنوات.

وأضاف عبد الصمد أن اللجنة سبق أن أكدت هذا الجانب في العديد من اجتماعاتها السابقة مع الوزارة.

وقال عبد الصمد أن الوزارة اقادت بالانخفاض بعض الإجراءات لوضع خطة عمل واضحة واعتماد

6 ملايين دينار ديوناً مستحقة لم تقم الوزارة بتحصيلها

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس الحساب الختامي لوزارة الإعلام بحضور وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري عن السنة المالية 2018/2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهات المراقبين الماليين بشأنه.

وأوضح عبد الصمد أن اللجنة ناقشت عدم كفاءة وفعالية أداء المطبعة الحكومية في الوزارة التي يفترض أن تكون مصير نخل حيوياً للدولة كما كان سابقاً.

وأشار ارتفاع نسبة اعتذرات المطبعة الذي تسبب في حرمانها من إيرادات ممكن تحصيلها من الجهات الحكومية خاصة اعتذارها عن طباعة الكتب الدراسية والتي بلغت تكلفتها نحو 38 مليون دينار آخر 4 سنوات.

وأضاف عبد الصمد أن اللجنة سبق أن أكدت هذا الجانب في العديد من اجتماعاتها السابقة مع الوزارة.

وقال عبد الصمد أن الوزارة اقادت بالانخفاض بعض الإجراءات لوضع خطة عمل واضحة واعتماد

خلال اجتماعها لمناقشة عدد من الاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمالها

«التعليمية»: حسم تعديلات «المرئي والمسموع» بعد سماع رأي الحكومة

العلية وتطوير العملية التعليمية واليات تطوير البيئة المدرسية كل ذلك مرتبط بالمؤشرات الدولية، والمسألة هي مسألة تنفيذ وليس تشريعاً. مؤكداً قيام اللجنة بواجبها الرقابي في هذا الشأن.

وجول تغيير وتطوير المناهج قال عبدالله إنه تمت مناقشة هذا الأمر في اجتماعات سابقة للجنة، معتبراً أن وزارة التربية استعجلت في إقرار مشروع البنك الدولي بهذا الشأن.

ورأى أن البنك الدولي غير قادر على استيعاب البيئة الكويتية وكيفية إدارة المنظومة التعليمية في المناهج وغيرها.

ووجه عبدالله في ختام تصريحه الشكر إلى وزير التربية السابق د.حامد العازمي على تعاونه واللجنة التعليمية واللجنة الخاصة بتطوير المناهج من خلال البنك الدولي، مؤكداً وجود كفاهات وطاقات بشرية كويتية قادرة على تطوير المناهج مع الاستعانة بالخبرات العالية ذات الكفاءة العالية.

وأضاف أن اللجنة ناقشت أيضاً التجاوزات في الوظائف الإشرافية واليات الوزارة في التعامل معها وكيفية تطوير العمل والتي أيضاً ستم دعوة الوزير الحربي لمناقشة في هذا الشأن.

وأشار إلى أن هناك معلومات تواترت في وسائل التواصل الاجتماعي حول تسريب اختبارات الثانوية العامة. لافتاً إلى أن هذا الأمر تمت مناقشته في أكثر من دور انعقاد وتم الاطلاع على إجراءات واحترازات وزارة التربية في هذا الشأن.

وقال عبدالله «إنه فيما يبدو أن إجراءات الوزارة لمواجهة عملية التسريب المقرر للاختبارات غير مجدية، مؤكداً أن هذا الأمر لا يمكن القبول به».

ولفت إلى أن اللجنة قررت عقد اجتماع طارئ بالعينين في وزارة التربية بهذا الشأن لا سيما أن لدى اللجنة تفويضاً من مجلس الأمة لدراسة هذا الأمر. وأكد أن مستوى التعليم وقياس مستوى



جانب من اجتماع اللجنة التعليمية البرلمانية أمس

إنصافهم وستتم دعوة وزير التربية، وزير التعليم العالي د. سعود الحربي لإنهاء هذا الأمر.

ولفت عبدالله إلى أن اللجنة ناقشت الكادر الخاص للعاملين بشؤون الطلبة الذي يجب

كانت هناك حاجة إلى تشريع بهذا الشأن، وأيضاً الإجراءات التي تقوم بها الوزارة لتطوير التعليم.

اللجنة ناقشت أيضاً مستوى التعليم والنتائج غير المرضية التي وصل إليها خليل أبل: إجراءات «التربية» لمواجهة التسريب للاختبارات غير مجدية وهذا الأمر لا يمكن القبول به

والتجاوز، وعلى سبيل المثال معاينة اللجنة الإعلامية أو مديرها أو مدير البرامج أو المتابع فيما لو كان هناك إساءة أو تجاوز من ضيف القادة.

وأكد عبدالله أنه سوف تتم مقارنة هذه التعديلات بقانون الجراء، لافتاً إلى أنه في منتصف شهر فبراير سيتم حسم هذه

والتجاوز، وعلى سبيل المثال معاينة اللجنة الإعلامية أو مديرها أو مدير البرامج أو المتابع فيما لو كان هناك إساءة أو تجاوز من ضيف القادة.

وأكد عبدالله أنه سوف تتم مقارنة هذه التعديلات بقانون الجراء، لافتاً إلى أنه في منتصف شهر فبراير سيتم حسم هذه

عقدت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد اجتماعاً أمس لمناقشة عدد من الاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمالها فيما يخص تعديلات قانوني المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر.

وقال مقرر اللجنة النائب خليل عبدالله أبل في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة ناقشت بشكل مستفيض تلك التعديلات، مشيراً إلى أن أغلبها يتعلق بقضية الجراءات: حيث يطالب بإلغاء أحكام السجن فيما عدا ما يقوم بإنشاء ونشر قناة إعلامية من دون ترخيص.

وبين أن اللجنة سوف تدعو في اجتماعها المقبل وزير الإعلام والمسؤولين المختصين في الوزارة لمعرفة رأيهم تجاه هذا الأمر.

وأضاف أن الدعوة ستوجه أيضاً لمجموعة من الإعلاميين للاستئناس برأيهم في التعديلات الخدمية بشأن قانون المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر وبالأخص قضية المحظورات

عسكر لدورات تدريبية لأولياء أمور ذوي الإعاقة

بأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع. لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إقامة دورات تدريبية لأولياء أمور ذوي الإعاقة من الكويتيين وأبناء الكويتيات ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي في كيفية التعامل ورعاية ذوي الإعاقة في جميع أوجه الحياة بما فيها التدريب النفسي، على أن تشمل هذه الدورات تعلم لغة الإشارة لأولياء أمور فئة الصم والبكم.

أجل التطوير الدائم لرعاية هذه الشريحة ولتطوير هذه الفئة كالأصحاء والمتعلمين في المجتمع نافعين لوطنهم لاسيما الطلبة منهم، ولزيادة قدراتهم على التعلم ومراجعة الدروس والأنشطة مع أسرهم والتجمع بصفة عامة عبر تطوير قدرات أولياء أمور المعاقين والمعاقبات على رعايتهم وتربيتهم خصوصاً ذوي الإعاقة السمعية والبصرية من أجل مراجعة الدروس وإعطائهم الشعور الحقيقي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحاً برغبة لإقامة دورات تدريبية لأولياء أمور ذوي الإعاقة على أن تشمل هذه الدورات تعلم لغة الإشارة. ونص الاقتراح على ما يلي:

تمشياً مع الرعاية الإنسانية والوطنية التي تقدمها دولة الكويت لفئة ذوي الإعاقة والاهتمام الذي تحرص على توفيره لهذه الفئة من المجتمع، ولخلق التماسك عند تقديم تلك الخدمات المستحقة من

الشاهين لإضافة تثمان القطع السكنية في السالمية وجلب الشيوخ للمخطط الهيكلي الرابع



أسامة الشاهين

جليب الشيوخ من المناطق التي يجب تضمينها في هذا المخطط لاسيما أنها تقع بين أهم معالم الكويت وهي المطار واستاد جابر وللبيئة الجامعية، حيث أنها من المناطق التي تعاني من ازدحام شديد بسبب كثرة العزاب والمباني العشوائية، وهناك قطع سكنية يسكنها مواطنون يعانون من عشوائية المخططة، لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إضافة تثمان -أو تحويل التخصص للاستثماري - لكامل القطع السكنية في منطقة جليب الشيوخ وذلك في المخطط الهيكلي الرابع للدولة.

إن أصحاب البيوت في القطع السكنية بمنطقة السالمية يعانون من مشاكل عدة أبرزها سكن العزاب بين العوائل ومزاحمة المباني الاستثمارية لهم، لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إضافة تثمان - أو تحويل التخصص للاستثماري - لكامل القطع السكنية في منطقة جليب الشيوخ وذلك في المخطط الهيكلي الرابع للدولة.

وقال الشاهين في مقدمة الاقتراح التالي:

يقوم المجلس البلدي بإعداد المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت والمزمع تقديمه في شهر أبريل المقبل، وتعتبر منطقة

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحين برغبة يطلب فيهما إضافة تثمان أو تحويل التخصص للاستثماري لكامل القطع السكنية في منطقة جليب الشيوخ وذلك في المخطط الهيكلي الرابع للدولة.

وقال الشاهين في مقدمة الاقتراح الأول:

يقوم المجلس البلدي بإعداد المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت والمزمع تقديمه في شهر أبريل المقبل، وتعتبر منطقة جليب الشيوخ من المناطق التي يجب تضمينها في هذا المخطط لاسيما أنها تقع بين أهم معالم الكويت وذلك في المخطط الهيكلي الرابع للدولة.